

هذا على قدر ان يكون في الخصال العجز والذبح يكون طائفة واحدة وكذا الوجه الثالث  
على الوجهين الآخرين فلا يلزم الايجاد وبنهم ما ذكره ان يدل الكلام على وجود المولد على  
ذات الوجه واحد وان كان من البدن المتولد في عموم من وجه احتمالا بل لا بد من  
المعد الحزوف **١٢** ان النعم بالجمل والاختفاء فان اهانته كل شيء ان يفعل به ما لا يتق  
وشان النعمان بما لا يان اجود من النفع الوارث وايجاد سائر المظاهر في العمل فينت  
ان لا يكون بالنعم او حكمها جعلها باليق بها **١٣** كما فسدت قريبا ان تستأثر منه قريبا  
فالمعروف الذي يوجب الارتباط بالمبتدأ محروف واعوانه الاصلية والتجارة الى الاول  
فالتفصيل العول الجوانبه واما التجارة فشاطس احسن والانس وتبين على ان المدعو  
الى امر لا ضرر فيه ينفع ان يجيبه احتياطا لان المنه من الاله التوجه على عدم الامعان والاشارة  
مع العلم بعدم ضررها **١٤** يدعي ان يجيب اليه اجتماعا معناه ينفع ان يفعل الاضرار على احتمال  
الدم اللاحق لعدم فعله هذا كما جعل العلم لعدم فعله فلا يلزم منه انه اذا دعى احد الشئ  
معه وتركه متساويين في عدم الفزان كون فعله اولى واما عدم الامعان هيئتها واخره  
في الاله الاخرى ومن قوله تعالى والذين ينفقون اموالهم رياء الناس ولا يؤمنون بالله اليوم  
لان العمل هوها **١٥** ان المصنوع قوله تعالى وما ذكركم الا انما وما ذكركم وما كان  
الامعان اشرف قدم ليوافق الوضع الطبع المعصوم من الامعان في الاله السابق المعتبر في العمل  
انفاق الاموال واما انما عدم الانفاق لاجل الله وبن سبيله بعدم الامعان لا ينقص  
من الاجر ولا يزيد في العقاب لا يخفى ان مع اجتماع الظلم لمجتمع الخبيثين المولودين الذين همها  
نقص الاجر والرماد المذكوران من كون تحقيق الظلم في مجموع احد هادون الا في الاول  
ان حال الظلم هيئتها من غير اخرها الاستحسان فالخفي ان الله لا يضر احد اعماله في شئ  
درة فالكاد في تفصيل المعنى وادواته وفي ذكره انما ارى في ذكره مع الشارة  
خفية ان الظلم وان كان صفة تجزئة عظيم لان في ذكره الشارة التي في العمل الظلم كما كان الظلم

٢٥  
العلم المذكور وحقق العجز يكون ثقلا باعتبار اجزاء وانما الضم لما ثبت انما  
ما ثبت انما بعد ما ثبت الاسم فالقول يكون ثابت الاسم باعتبار انما في دور  
قلت ليرد قول الشارح انما السببه لما ثبت بل للتفصيل في دخول النام على احسنه  
التي هي اجزء باعتبار ما ثبت الاسم من غير ما ذكر تشبيها في العمل فالضم فيها  
في اعتبار الصوت قال الرضي شبهه بالواو من العسه وقال الاخر في حذو تخفيفا لكنه في العمل  
وصاعده ثوابه لان جعل النقل الواحد فليس كما لصلو له الواحد صلواته من غير حق فالمراد ان  
المضاعفة السكينة الاجر كان صحيحا غير صحيحا وان كان كل جردا لان النواهي  
المسعود كما صلا الدايه وما ملنا بومع فليس كما بالظلمة انما فالحق ان العمل المعاد  
فمنه الثواب بما ذكره جعله مضاعفة عما عن ذواته وعدم ما هسه زايلا على ما عدا بله  
العمل بما وعد في حق العمل لابدان يحصل بحسب هذا الزائد لم يكن بل انما اعطى الاله  
كما هو في رتبة رتبة حساب لانه ما يج للاجر هو العمل الموعود بالعمل الصالح وهذا  
الزائد لم يكن في سببه بل الاجر كما ذكر **١٦** والاعمال في الطرف من المبدأ والاجر المبدأ  
من الطرف المعول اذا او المبدأ والاجر فكيف حال هؤلاء الكفرة والمع يشد حال هؤلاء  
الكفرة وبنوا اذ جئنا **١٧** لمشهد على صدق هؤلاء المشهداء لعل على غنا لا على قوى  
هيئتها في الاول ما قد جعله نبينا محمد صلا الله عليه وسلم في هذا على الانبياء في كل حال  
ان الشهاد على صدق المشهداء لا يخفى له العلم بعقائدهم ولا اجتماع شرع في مع كونهم  
بل ياراه على ان يعلم ان ما يقولون في شأن انهم صادقون والجارح الاول ان فاديه اظهار  
شرف نبينا صلا الله عليه وسلم على سائر الانبياء وعن الكهان من الكهان هديت في تركه اجوبة  
الباطل وهو ان يعلم ما في حال الشاهد من ان تركه وهذا ما في رده العقوبات  
ولا يخفى ان المراد ان عالمي بحال الشاهد واعماله كان تركه لكونه اشد اعتبارا  
او العلم بعقائدهم في شأنه في الامور الغيبية والاجماع المذكور اشاره الى الاعمال التي